المقاولاتية الحرفية والديناميكية الاجتماعية على ضوء المعطى الثقافي بالمجتمع الجزائري

Craftsmanship and social dynamism in light of the cultural reality in Algerian society

– **حادة عمراوي** :طالبة دكتوراه،مخبر SAC، جامعة سطيف، 2،*haddaamraouia@ gmail.com*
– **كريمة فلاحي** :أستاذ محاضر (أ)،مخبر SAC، جامعة سطيف، 2،*karimafellahi@yahoo.fr*
– **السعيد رشيدي** : أستاذ محاضر (أ)،مخبر SAC، جامعة سطيف، 2،*saidrechidi@yahoo.fr*

تاريخ الإرسال: 2020/08/20 **تاريخ القبول: 2020/12/22** **تاريخ النشر: 2021/01/20**

ملخص:

إن المسألة الأساسية التي تتمحور حولها المقاولات الحرفية لما تكون أمام رهان الديناميكية الاجتماعية، تظهر بشكل واضح في التحولات التي تحدثها على مستوى الاقتصاد المحلي للبلاد وفي الحياة الاجتماعية للأفراد، من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا لا يحدث طبعا إلا من خلال تعزيز الثقافة المقاولاتية بين الأوساط المجتمعية، وعلى هذا الأساس تهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض مختلف الخطابات العلمية ذات الصلة بالمقاولاتية الحرفية، ومدى ارتباط الجانب الثقافي بتوجه الأفراد نحو خلق مشاريع مقاولاتية في مختلف الأنشطة الحرفية من جهة، من ثم التطرق إلى أهم القضايا التي تواجهها الحرف وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الجزائري، ويلها مختلف الآليات الإستراتيجية المتخذة من قبل الدولة لدعم ومرافقة تلك الحرف من جهة أخرى.

الكلمات المفاتيح: المقاولاتية الحرفية، الصناعات التقليدية، المقاول، الثقافة المقاولاتية، الديناميكية الاجتماعية.

التصنيف JEL: A14، J68، O31.

Abstract:

The main issue around which craft Entrepreneurship revolve around is in front of the stakes in social dynamism, which is clearly evident in the transformations that they bring about at the level of the country's local economy and in the social life of individuals, through their contribution to achieving sustainable development, and this of course does not happen except through the promotion of culture Entrepreneurship among community circles, and on this basis this research paper aims to present the various scientific discourses related to craft Entrepreneurship, and the extent to which the cultural aspect relates to individuals' orientation towards creating contracting projects in various craft activities on the one hand, and then addresses the most important issues facing the craft and their economic implications. And social issues on the Algerian society, and it is followed by the various strategic mechanisms taken by the state to support and accompany these trades on the other hand.

Key words: *Entrepreneurial culture, craft Entrepreneurship, entrepreneur, traditional industries, social Dynamics.*

Jel Classification Codes: A14, J68, O31.

مقدمة:

إن التحولات التي شهدتها المجتمعات المعاصرة تعمل على تفعيل الروح المقاولاتية بين أفراد المجتمع، نظرًا للدور الذي تقوم به المقاولة بالنسبة للحياة الاجتماعية، إذ لا تقتصر في توفير مناصب الشغل والإنتاج والابتكار، إنما هي عنصر فعال في عمليات التغير الاجتماعي، حيث تبين من خلال تاريخ الفكر الاجتماعي أن البناءات الاجتماعية في ديناميكية مستمرة، وتحديد اتجاهها مرهون بعوامل مساهمة في إحداثها كتفسير سببي، وهذا ما جاء في مختلف الخطابات العلمية للباحثين الاقتصاديين والسوسيولوجيين المهتمين بهذا الموضوع، وعلى هذا الأساس تتطلب صيرورة المقاولاتية بصفة عامة والمقاولاتية الحرفية بصفة خاصة مقاولين مبدعين ذات خصائص وسلوكات متميزة عن غيرهم من الأفراد، كون كل مرحلة من حياتها تشترط توفر مهارات معينة للحفاظ على وجودها في السوق المحلي، وفي نفس الوقت من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتقديم القيمة المضافة في مختلف الأنشطة الحرفية، غير أنه لا يمكن دراسة التغير الاجتماعي والمقاولاتية بمعزل عن المعطى الثقافي، حيث دوافع التوجه نحو خلق المقاولة وأسلوب تسييرها مرتبط بالدرجة الأولى بالخصائص الثقافية المنتشرة بالمجتمع، إذ أن تكريس السلوك في الواقع الاجتماعي مرهون بالقيم والمعايير التي يتمسك بها الفاعلون الاجتماعيون خلال تفاعلهم المستمر مع الآخرين، والتي يكتسبونها من خلال التنشئة والروابط المجتمعية المختلفة.

وفي ذات السياق إن الفهم والتحديد الجيد للقضايا التي تواجهها المقاولاتية الحرفية في مختلف مراحلها، يقرب السوسيولوجي من إيجاد الحلول العلمية والعملية المناسبة، التي تفتح آفاق جديدة لتلك الحرف في الحفاظ على وجودها، فلما نتحدث عن المقاولاتية الحرفية في الجزائر نجد أن أغلبية المقاولين يعانون من مشاكل عديدة سواء في تحويل الفكرة إلى مشروع مجسد في الواقع أو تسيير المقاولة ومواردها المالية والبشرية، وهذا ما دفع الأجهزة الحكومية إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة في تقديم الدعم لتلك المقاولات الناشئة ماديا وتنظيميا، بالإضافة إلى البحث عن آليات إستراتيجية لنشر الثقافة المقاولاتية عن طريق المنظومات الرسمية (الجامعة، المعاهد، مراكز التكوين...).

على هذا الأساس إن اهتمامنا بهذه الظاهرة، نابع من أهمية المقاولة في تحقيق التكامل الاجتماعي على مستوى البناءات الاجتماعية والتنظيمية، وباعتبارها محل نقاش بين الباحثين السوسيولوجيين خاصة في الآونة الأخيرة الذين يسعون إلى تشجيع الشباب للولوج في عالم المقاولاتية الحرفية، للحفاظ على الموروث الثقافي للمجتمع الجزائري من جهة، والنظر للعمل الحر كقطاع بديل للمحروقات من جهة أخرى، وبالتالي فإن إشكالية الدراسة تظهر من خلال التساؤلات التالية: ما مدى مساهمة المقاولاتية الحرفية في إحداث الدينامية الاجتماعية بالمجتمع الجزائري؟ وما هي القضايا الأساسية التي تواجهها المقاولاتية الحرفية؟ وما هي الآليات الإستراتيجية التي اتخذتها الدولة لدعم هؤلاء المقاولين الحرفيين؟

وللإجابة على التساؤلات المطروحة سنتطرق إلى النقاط التالية:

I- المقاولاتية الحرفية في الخطاب العلمي.

II- رهانات الثقافة المقاولاتية بالمجتمع الجزائري.

III- القضايا الأساسية للمقاولة الحرفية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

IV- آليات دعم ومرافقة المقاولات الحرفية بالجزائر.

I- المقاولاتية الحرفية في الخطاب العلمي:

أصبحت مسألة المقاولاتية الحرفية موضوع اهتمام العلماء والباحثين من مختلف العلوم في الوقت الراهن، نظرًا للآثار الإيجابي الذي ينتج عنها والذي يمس مختلف المجالات، وكونها تكتسي أهمية كبيرة في تجسيد إستراتيجية التغيير في اتجاهه التطوري، وتحريك عجلة التنمية المستدامة، وبهذا الصدد سنحاول تقديم خطابات علمية لمختلف الباحثين حول موضوع المقاولاتية الحرفية، حيث يرى العالم الاجتماعي **ماكس فيبر Max Weber** في موضوع المقاولاتية أنها من السبل التي يلجأ إليها الفرد للحصول على حد أدنى من المردودية، وأنه "لتحديد الصفات الأساسية للمقاول من الضروري تحليل السياقات والأصول التاريخية وتتبع مساراتهم، حيث المقاول يعتبر شخصية مركزية في الأخلاق البروتستانتية وروح رأس المال، وبروز المقاولاتية الحديثة مرتبط بتطور المقاولين التجار"(Gilles, 2015, p. 171)، وعلى هذا الأساس يعتبر ماكس فيبر أن العامل الرئيسي المؤثر على بروز المقاولاتية بصفة عامة والأنشطة الحرفية بصفة خاصة متمثل في الانتشار الواسع للأخلاق والقيم البروتستانتية، وأن السياق الثقافي يساهم في توجيه سلوكيات الأفراد نحو نوع معين من الأعمال التي تتقى قبول مجتمعي.

في حين تناول **كارل ماركس Karl Marx** مفهوم المقاولاتية والمقاول في دراساته على أساس أنه الرأسمالي (ة) الذي يصفه كثيرًا بأنه عامل متعصب للتراكم والذي يجبر العمال دون رحمة أو هدنة على الإنتاج. المقاول داخل في دوامة لا نهاية لها، وأن قدرته على المبادرة محدودة بالقانون القسري للسوق، إنه مجنون مثل العامل الذي يستغله، لذلك يظهر صاحب المشروع من خلال المنافسة أكثر مما يصممه أو يبتكره، إن الرأسمالية دخلت في نوع من الديناميكية التي لا يمكن تجاوزها وفي نفس الوقت تسعى إليها، والمنافسة في السوق أمر ضروري على المقاول حتى لا يختفي ويحافظ على وجوده ويتطور، الرأسمالية دائمة التغيير (Léger-Jamiou, 2013, p. 32)، والصراع متواصل بين البرجوازي المالك لوسائل الإنتاج والعامل الذي يستغل كل طاقته في الإنتاج، فحسب كارل ماركس إن الأساس في عملية الإنتاج هي القدرة على المقاومة في السوق ولا يهم من هو المبادر أو المبتكر للمنتج أو الخدمة بقدر ما يهم من المسيطر على وسائل الإنتاج ومالك لرأس المال المادي وتكوين ثروة.

بينما اعتبر **ديفيد ماكليلاند** أن المقاول الحرفي هو الشخص غير التقليدي والذي يقوم بأعمال بطريقة مميزة ومبتكرة، والأهم من ذلك أنه قادر على اتخاذ القرار في ظروف غامضة ترتفع فيها نسبة المخاطر، والمقاول ذو سلوك اقتصادي ولديه دافعية لبلوغ الهدف، إنه إنسان ذو الأداء المميز وصاحب الخيال الواسع (الضلاعين، صفحة 26)، إن جوهر نظرة ماكليلاند للمقاولة الحرفية يدور حول الدافعية من خلال العوامل النفسية والاجتماعية التي تقود إلى التطور الاقتصادي على حد تعبيره؛ حيث يرى بأن دافعية الأفراد في المجتمع هي عامل محدد لذلك التقدم (عوض، 2009، صفحة 29)، فكلما هناك دوافع الرغبة في الاستقلالية في العمل كلما زاد توجه الأفراد نحو خلق مشاريع مقاولاتية حرفية في مختلف الأنشطة،

فالدوافع سواء كانت إيجابية (الأسرة، الأقارب، المستهلكين) أو سلبية (الفصل من العمل، الهجرة، البطالة) تؤثر على سلوكيات الأفراد وتوجهاتهم، والتي تدفعهم نحو الولوج في عمل تتوافق فيه خصائصهم الشخصية مع المهنية.

ومن المنظور الاقتصادي يرى **Richard Cantillon** (**1697– 1735**) أن في كثير من الأحيان يحقق المقاول بفضل المشاريع التي يخلقها تنمية اقتصادية للبلاد دون توفر أي إمكانيات مادية، غير أن المجتمع الذي ينتمي إليه لا يثق في قدراته ومهاراته، ولا يحفزه على الاستمرارية، مع العلم أن المقاول يسعى إلى تجسيد أفكاره الأمر الذي يجعله في المستقبل كمحفز للإنتاج والتبادل التجاري (Léger-Jarniou, 2013, p. 37)، ومن هذه الرؤية يعتبر Cantillon أن المقاولاتية الحرفية وحدة اقتصادية تقليدية مهمة في الإنتاج حيث تقوم على تحويل الموارد أو الإنتاج أو الترميم يدويا باستخدام أدوات تقليدية أو تكنولوجية حسب طبيعة المنتج، والمقاول هنا يخاطر دون ضمان نجاحه فهو مصنف ضمن الأشخاص الذين يكون أجرهم غير مؤكد، بمعنى يغامر في تسيير مشروع قد يتعرض إلى فشل في أية لحظة أو العكس، والملاحظ هنا في تحليل Cantillon أنه أعطى أهمية قصوى للمجال الاقتصادي دون الاهتمام بالبعد الاجتماعي والتغيرات التي يحدثها على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية للمقاولة الحرفية، وهذا طبعا راجع إلى الفترة التي تناول هذا الموضوع والذي يتزامن مع بروز الثورة الصناعية وانقسام المجتمع إلى فئتين، الفئة البورجوازية المالكة لوسائل الإنتاج وفئة العمال.

وإلى جانبه نجد الباحث الاقتصادي **J.Schumpeter** (1883– 1950) الذي "يصر على الدور الأساسي للمقاول الحرفي من حيث النمو في الاقتصاد، والابتكار يأخذ معنى واسع يمكن أن يكون إنتاج سلعة جديدة أو إدخال طريقة جديدة أو إيجاد مصدر جديد للمواد الخام أو إنشاء منظمة جديدة للإنتاج أو لتقديم الخدمات" (Patur & Richomme-huet, 2007, p. 33)، ومن خلال قوة الابتكار يحدد المقاول سوقه الخاص، ويضع قواعده الخاصة من أجل السيطرة على عدم اليقين المتأصل في عمل السوق. الدوافع البشرية ليست فردية بشكل مطلق، لكنها تتناسب دائما مع الواقع الاجتماعي والتاريخي، وبعبارة أخرى يستثمر المقاول في هذا القطاع أو ذاك من النشاط بسبب حالة الاقتصاد والمجتمع (Boutillier & Uzunidis, 2011, p. 11) وما ينتج عن ذلك أسواق جديدة، ومصادر تمويل متنوعة سواء كانت رسمية أو غير رسمية، لكن في وقتنا الحالي ليس كل المقاولات الحرفية ممولة بشكل مستدام وليس كلها قادرة على الابتكار، فهناك أنشطة يتم تبنيها دون إحداث فيه أي تغيير وإنما يأخذون فكرة المشروع وطبيعة النشاط من مقاولين سابقين لهم في هذا المجال، وطبعا تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك اختلاف بين أهداف المقاولين السابقين وهذه الفئة الأخيرة خاصة في مجتمعات العالم الثالث التي تسعى إلى تحسين مستواها المعيشي بالدرجة الأولى وخلق ثروة مادية.

بالإضافة إلى هذا يصف **Isael Kirzner** نشاط المقاولاتية بأنه عبارة عن اكتشاف فرص الربح التي لم يكتشفها أفراد آخرون من قبل، إذ ينتج عن هذا المفهوم اليقظة المقاولاتية، وفي ظل هذه الظروف فإن نجاح صاحب المشروع هو المكافأة التي سيحصل عليها جزئيًا عن طريق الصدفة، وهذا مرهون بمدى قدرة المقاول على توقع الأمور التي سيتفاعل أفرادها مع التغيير، يرفض Kirzner مشكلة تعظيم الربح باعتبار المقاول لا يخلق كل شيء جديد ولكنه مكتشف الفرص الموجودة بالفعل (Boutillier & Uzunidis, 2011, p. 18)، لقد ركز Kirzner على اليقظة المقاولاتية التي يتوجب على المقاول الحرفي التحلي بها أثناء ممارسة نشاطه لتحقيق التنمية واستمرارية نشاطه في ظل الأوضاع السائدة، محاولة منه

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

التكيف مع التغيرات الخارجية، وفي نفس الوقت يعمل على إحداث التغيير وتوليد فرص جديدة، فأي إبداع في المقاولاتية الحرفية سيؤدي إلى حالة توازن جديدة، بمعنى التغييرات التي يطلقها المقاول موجهة غالبا نحو حالة التوازن في المجتمع وهذا طبعا بفعل اليقظة.

وفي خطاب آخر يرى **Peter Drucker** أن المقاولون يمتازون بكونهم مجددين فالتجديد هو أدائهم الخاص، وهو العمل الذي يكسب المصادر قدرة جديدة لإيجاد الثروة، إن التجديد يوجد المصدر بالفعل، ولا يسمى شيء مصدرًا ما لم يجد الإنسان له استخدامًا أو فائدة في الطبيعة، ومهما كانت حوافز المقاولين الناجحين الفردية سواء أكانت الحصول على المال أم السلطة أم حب الاستطلاع أم الرغبة في بلوغ الشهرة والاعتراف بالفضل، فإنهم يسعون لأن يوجدوا قيمة جديدة، فلا يقنعون بتحسين ما كان موجودًا من قبل أو بتعديله وتطويره بل يجتهدون في السعي لإيجاد قيم جديدة ومختلفة ومجالات جديدة ومتفاوتة من حيث الرضى عنها (دروكر، الصفحات 32-36)، بمعنى أن **Drucker** على خلاف ما جاء به شومبيتر وCantillon بتركيزهما على المخاطرة والمبادرة في إنشاء المشاريع، إذ يعتبر الأمر عادي فأي شخص بإمكانه تقليد ما تم اكتشافه وتجريبه فيما سابق، لكن إذا ما حاول تقديم قيمة مضافة أثناء الممارسة يعد فعلا مقاولا، وبالتالي إن ظاهرة المقاولاتية الحرفية ليست فقط ظاهرة اقتصادية وإنما تتأثر بمتغيرات اجتماعية كتغير القيم الاجتماعية والمعتقدات وغيرها، وهذا المقاول الحرفي الرافض لأي تقليد حتما سيحدث تغيير ثقافي واجتماعي على مستوى البيئة الاجتماعية من خلال تزويد المجتمع بمنتجات وخدمات جديدة التي يتقبلها مع مرور الوقت.

II- رهانات الثقافة المقاولاتية بالمجتمع الجزائري:

بدأ الاهتمام بمفهوم الثقافة المقاولاتية منذ الثمانينات من قبل العديد من الباحثين أمثال جيرت هوفستيد، فيليب ديريبارن، ديل وكينيدي، إدغار شاين وغيرهم من الباحثين، محاولين فهم التأثيرات التي تحدثها الثقافة المجتمعية أو الثقافة التنظيمية على مستوى البيئة الداخلية للمقاولاتية، باعتبار الثقافة المحرك الأساسي لإنشاء المقاولات بصفة عامة والحرف بصفة خاصة، وتوجيه سلوكيات أفراد المجتمع نحو اكتشاف قدراتهم الإبداعية وتجسيدها في الواقع، فالثقافة كعملية اجتماعية تتجسد في مختلف العمليات، إذ حاول الباحثان **Kruger et Carsrud (1993)** في نموذج إرشادي للمقاولاتية تحديد دور الثقافة المقاولاتية في بروز المشاريع المقاولاتية الحرفية، حيث "يعتقدان أنه تتشكل تصورات مدى مصداقية الفعل من خلال نظام القيم للأفراد، الذي يبينه تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية، ولاسيما تأثير الأسرة والأولياء، التجارب السابقة، بالإضافة إلى أن تصورات جدوى الفعل مبنية على تصورات الدعم ومساعدة المتغيرات ذات الطبيعة المختلفة، وبشكل أكثر تحديدًا، هي الموارد المالية والبشرية والتقنية" (Wag, 2010, pp. 33,34).

II-1- انعكاسات الثقافة على توليد الأفكار المقاولاتية:

يشكل تاريخ الجزائر وسياقها الاجتماعي والاقتصادي المتغير باستمرار ثقافة خاصة للجزائر، حيث الدين الذي يعتبر منظمة اجتماعية يفرض قيم اجتماعية والمعايير التي تجعل المقاولين الجزائريين يحددون طبيعة الأعمال التي ينجزونها بناء على مبادئ الدين الإسلامي التي تفيد المجتمع والمقاولين في نفس الوقت، إذ هو يتأثر كثيرًا بالضرورة لمبادئ الدين الإسلامي، فلا يمكن للمقاول أن يخلق مقاولة لإنتاج الخمور أو صناعة الألبسة من جلد الخنازير، بعلم منه أنه محرمة شرعًا ولا تتلقى تلك المنتجات أي استجابة أو قبول من المستهلكين المحليين، حتى أنه يسعى دائما إلى إيجاد مصادر

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

لتمويل مشروعه دون فوائد التي تعتبر في الدين ربا، ففي "نظر المقاولين الجزائريين للعمل هو السبيل لمكافحة الفقر والبطالة من خلال خلق فرص العمل والثروة، كما أن المقاولاتية تتبنى قيم النسق الاجتماعي في بناء هيكلها، مما يرسخ منطق العطاء، فالمقاول لا يحتاج إلى نقابة للمطالبة بحقوق العمال داخل المقاولة، بسبب وجود ميثاق أخلاقي بينه وبين العمال، حيث عرض العمل ينتج عنه الاستقرار المقاولاتي واحترام هؤلاء للتسلسل الهرمي (Lachachi, 2014, p. 36) .

وفيما يتعلق بفهم سير العمل داخل المقاولة وكيفية استخدام السلع والمعدات واهتمام المجتمع بالمنتج، تتميز المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بملكية رأس المال من قبل شخص أو أكثر، وبالتالي المالك لوسائل الإنتاج يشغل العديد من الوظائف لأنه هو المسير وفي نفس الوقت مالك رأس المال، (Lachachi, 2014, p. 36) وفي حال توظيف العمال في المقاولات الحرفية يغلب عليها الطابع العلائقي، بمعنى لا يرتكزون على المهارات في العمل ومدى توافق الخصائص الشخصية للمرشح مع خصائص الوظيفة الشاغرة، وإنما يعتمدون على عامل القرابة إذ يوظفون أشخاص من العائلة أو الأقارب الذين يعرفونهم حتى ولو لم تتوفر الشروط اللازمة لمزاولة ذلك العمل بحجة الثقة في هؤلاء أكثر من الأفراد الغرباء (مراح، جانفي 2010، صفحة 42)، كما أن الظروف البيئية الداخلية للمقاولة يتأقلم معها الأفراد ذو صلة بالمقاول أكثر من غيرهم، ويقبلون العمل لساعات إضافية وتفهمون الظروف المادية التي قد تعاني منها المقاولة، وفي ذات السياق يلجأ المقاولون الحرفيون إلى توظيف العمال التنفيذيين الذين كانوا يعملون في المؤسسات العمومية أو الخاصة التي تم حلها أو المتقاعدين، من أجل تدنئه تكاليف التدريب والجهد والوقت.

ولقد حاول Bourdieu في دراسته travail et travailleurs algériens تحديد الخصائص التي يتميز بها المقاول الحرفي في عهد الكولونيالي، حيث يرى "تزامن الوحدة المهنية والوحدة الأسرة، عموما هي تجارة وراثية لأنها تتضمن عنصرًا مهما من الممتلكات، والتقنيات المستخدمة محددة نسبيا ويتم اكتسابها من خلال الخبرة بعد التلمذة الصناعية المتبعة منذ الطفولة، كما كل نشاط يتميز بتقليد عميق لأنه ينتقل عن طريق الوراثة، وفكرة الابتكار أو التقدم غائبة عن الأجواء ويتم هذا في ورشة العمل تحت إشراف الرئيس الذي لديه خبرة وأقدمية في العمل"(Sidhoum, 2011, pp. 47,48) ، لكن ومع هذا إن الحرف اليدوية هي عامل جودة الحياة بسبب قرب السكان من بعضهم بعض وتنوع المنتجات والخدمات المقدمة، ومحافظة على العلاقات الإنسانية التي تساهم في تطوير الروابط الاجتماعية بين الحرفيين والمستهلكين، من خلال توفيرها لمتطلبات المستهلكين وفق توقعاتهم وبأسعار معقولة، وفتح لهم المجال للتعرف على مختلف المنتجات والخدمات، والتعامل المباشر مع المستهلك أو الزبون مما يخلق جو من التعاون وتكوين علاقات معهم.

وتشكيل سوق محلي في البلاد يأتي بشكل أساسي من البرجوازيات الصغيرة، الفكرية والتجارية، الحضرية والريفية، فإن هذه الأخيرة تعمل على إضفاء الصفة الرسمية على مشروع متضارب مع كل أزمة يواجهها في الواقع، وتطلعات متناقضة لتشكيل قطاع واسع وإعطاء العمالة دور في تطوير الصناعة المحلية ليستفيد منها المجتمع، والشعبوية هي طريقة شائعة في العديد من نماذج التنمية، على أساس الاعتقاد بأن عملية التصنيع تنطوي في حد ذاتها على منطق الحد من التفاوت الاجتماعي وهي العقلانية في العمل وخلق جديد لوحدات الإنتاج (Liabes, 1984, pp. 28,29)، باعتبار المقاولاتية بعد أساسي للتنمية المحلية وبالتأكيد تحتل مكانة خاصة في ديناميكية التنمية المحلية، إذ أنها توفر فرص التكامل بين المقاولات الصغيرة والمشاريع الكبرى، من خلال قدرتها على توفير منتجات وخدمات وتزودها للمشاريع الكبرى المرتبطة بمختلف القطاعات كالصحة والفلاحة والسياحة بما تحتاجه فعلى سبيل المثال تزود الفنادق بالأغطية والأثاث المصنوع محليا،

بالإضافة إلى عرض الشغل على مختلف الفئات الاجتماعية حتى لذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا لمرونة هذه الأنشطة التي لا تتطلب الكثير من الجهد وبإمكانهم مزاولتها وتعلمها في نفس الوقت، واستقطاب اليد العاملة من مناطق معزولة ونائية، فهذه المقاولات يمكن إنشائها في أي مكان كونها لا تتطلب عقار صناعي كبير.

كما أن للأسرة دور هام في دفع الأبناء نحو إنشاء المقاولات، خاصة أن شخصية الأب ذات مسؤولية على حماية العائلة وتضمن احترام التقاليد، يمكن أن يكون هذا العامل تأثير مزدوج على سلوك تنظيم المشاريع، إذ من المنطقي أن نفترض أن الأب الذي يتحمل مسؤولية كبيرة في رعاية الأسرة، وأحيانا الآباء يميلون إلى أن يكون لديهم نفور من المخاطرة وعدم اليقين في خياراته المهنية (Guechtouli، 2011)، فالأسرة لها تأثير كبير على أبنائها في توجيه سلوكاتهم من خلال التفاعل مع أفرادها وتطبيعهم على القيم الإيجابية، إذ هي غالبا ما تسعى إلى التنظيم الاجتماعي وتحافظ على عاداتها وتقاليدها ونمط حياتها، بالإضافة إلى الاعتماد على بعضهم البعض في تأمين المعيشة وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، فالأبناء منذ الصغر يشاركون في ممارسة الأعمال المرتبطة بالمهنة أو الحرفة الخاصة بالأسرة سواء الخياطة أو النسيج أو الحدادة أو صناعة الحلي خاصة الذكور، وتوجيههم مع الوقت نحو أخذ قيادة الشغل وتسييره مع التأكد من التحكم في الحرفة.

وبهذا الشكل إن الأسرة الجزائرية مشجعة على العمل الحر وخلق مشاريع مقاولاتية كطريقة مثلى لتلبية احتياجاتها، كما وأنها تدعم فكرة إنشاء المرأة للمقاولة خاصة في الأنشطة الحرفية حتى تكون سند لها ولزوجها ماديا، وهذا الدعم يختلف من منطقة إلى أخرى في الجزائر، فهناك أسر تتقبل فكرة إنشاء المقاولة دون قيود وتدعمها ماديا ومعنويا بحكم الرغبة في التأقلم مع التغيرات التي تحدث في المجتمع، من خلال توفير لها مناخ ملائم والإمكانيات الضرورية، إذ هي التي تحدد لها القيم التي يجب الأخذ بها مستقبلًا وطبيعة النشاط الذي ستمارسه سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في حين هناك أسر أخرى تضع عدة شروط كعدم توظيف عمال من جنس ذكوري، تحديد توقيت الدخول والخروج، مشاركة الأسرة في تفاصيل العمل وغيرها، بالإضافة هناك فئة من الأسر المتشددة التي لا تتقبل أبدا فكرة خروج المرأة للعمل أو إنشائها لمشروع مقاولاتي بحكم العادات والتقاليد لا تسمح بذلك.

إن الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري "تتميز بالمشاركة الجماعية قي قيم واحدة وتكامل المسؤوليات والالتزامات الجماعية، وعلى هذا فإن أي تغيير لن يتناول أفرادًا بقدر ما يتناول وحدات تشتد صلاحيتها أو تخف مقاومتها بحسب تمسك هذه الوحدات بالأفكار والعادات التقليدية، أكثر من تمسكها بالمؤثرات العقلية والنماذج الفكرية الجديدة، التي تنشرها وسائل الاتصال الحديث" (السويدي، 1990، صفحة 145،146)، مع إثارة ردود أفعال معينة من قبل الأفراد أو العاملين في المقاولات من خلال التفاعل الاجتماعي حتى لو في البداية لا يعرفون بعضهم بعض، ونجاح هذا التفاعل مرتبط بالانتماء إلى نفس النسق الاجتماعي. حيث غالبا ما يحاول المقاول الجزائري الحفاظ على سمعته في السوق وجذب المستهلكين إليه لعرض عليهم خدماته ومنتجاته من خلال استمرارية التفاعل معهم، وحتى أنه يراعي الظروف المعيشية التي يعاني منها المجتمع الجزائري خاصة في المناطق الريفية، ما يجعله يضع الأسعار على حسب قدرتهم الشرائية، ففي الكثير من الأحيان يلجأ إلى البيع بالتقسيط أو البيع بتأجيل الدفع وهذا لقوة الارتباطات الاجتماعية بين المقاول والأفراد المحيطين به.

II-2- ترقية الثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري:

في الوقت الراهن تعد المقاولاتية ظاهرة اقتصادية واجتماعية وأيضا ثقافية، ولا يمكن تصور عمل مقاولاتي خارج عن إطار المجتمع الذي ينتمي إليه المقاول ومحيطه الخارجي المتمسك بالتقاليد والقيم، إذ ترتكز الثقافة على جميع مراحل عملية تنظيم المقاولاتية الحرفية من فكرة إلى التطوير، فهي تؤثر على تفكير وسلوكيات المقاولين الحرفيين، ويتم قياس ثقافة المقاولاتية من خلال ديناميكية المقاولة والرغبة في الاستقلالية المقاولاتية والمخاطرة وروح المقاولة، وتتكون ثقافة المقاولاتية بالفعل من الصفات والمواقف التي تعبر عن الإرادة والرغبة في المبادرة وتهدف إلى إنتاج الابتكار والتغيير، وهذا ما دفع معظم الدول ومن بينها الجزائر إلى نشر الثقافة المقاولاتية في الجامعات لمختلف التخصصات كسياسة جديدة لتوجيه رغبات الطلبة نحو العمل الحر في مختلف الأنشطة، وهذا من خلال إتباع مجموعة من التدابير أهمها:

- ❖ تمييز وتهيئة المقاولين المحتملين لبدء مشروعاتهم أو التقدم والنمو لمنظماتهم المبنية على التكنولوجيا.
- ❖ تمكين الطلبة لتحضير خطط عمل business plans لمشاريعهم المستقبلية.
- ❖ التركيز على القضايا والموضوعات الحرجة والمهمة قبل تنفيذ وتأسيس المشروع المقاولاتي والقضايا والإجراءات القانونية وقضايا النظام الضريبي في البلاد.
- ❖ تمكين الطلبة من تطوير سمات وخصائص السلوك المقاولاتي لديهم مثل الاستقلالية وأخذ المخاطرة، والمبادرة وقبول المسؤوليات، أي التركيز على مهارات العمل المقاولاتي، والمعرفة اللازمة والمتعلقة بكيف سيبدأ المشروع المقاولاتي وإدارته بنجاح.
- ❖ تمكين الطلبة ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر، والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرات المقاولاتية لديهم (عوض، 2009، صفحة 86،87).

إذ تعد الجامعة "أحد الفاعلين الذين يؤدون دورًا رئيسيًا في تدعيم ثقافة المقاولة حيث يمكن الاستفادة منها في غرس قيم العمل الحر للطالب الجامعي وأهمية التوجه المقاولاتي، فالجامعة اليوم أصبحت عنصرًا ضروريًا وأساسًيا من أجل تنمية ثقافة حقيقية للمقاولاتية، هذه الأخيرة التي باتت بمثابة كفاءة ضرورية في كل مجالات الحياة" (بريعم و بوشلاغم، 2018، صفحة 104)، حيث أقدمت على برمجة مقاييس لتعليم المقاولاتية في السنة الثالثة ليسانس وفي السنة الثانية ماستر2، للتشجيع على الممارسات المقاولاتية، وجعل الطلبة يقترحون أفكار جديدة ومساعدتهم على تطويرها وإخراجها على شكل مشاريع قابل على التجسيد في الواقع، وكذا تقدم لهم شروحات على مختلف هيئات الدعم التي أنشأتها الجزائر خصيصا لمرافقة ودعم المشاريع الناشئة، للاستفادة منها مستقبلا في خلق مشاريع مقاولاتية، فغالبا ما نجد أن أفراد المجتمع الجزائري يترددون في أخذ القروض البنكية للاستفادة منها في مشاريعهم؛ بالرغم من التزايد المستمر في خريجي الجامعات من جهة وتنامي معدل البطالة في الجزائر لغياب التوازن داخل سوق الشغل من جهة أخرى.

وفي ذات السياق تسعى الجامعات الجزائرية إلى تطوير المهارات المقاولاتية في نفوس الطلبة، بالتشجيع على الاستقلالية في العمل، الثقة بالنفس، التشجيع على الإبداع، الرؤيا المستقبلية، التضحية والمثابرة في العمل، كل هذه العناصر تندرج ضمن السياق الثقافي، بالإضافة إلى تنظيم تظاهرات علمية تعالج موضوع المقاولاتية الحرفية والصناعات التقليدية وتفتح المجال لطرح مختلف القضايا المتعلقة بالمقاولاتية ومعالجتها كي يستفيد منها الطلبة المقدمين على التخرج ويحاولوا تخطي تلك العوائق في حال خلق مشاريع مقاولاتية مستقبلا، وعلى هذا الأساس أصبحت الحكومة الجزائرية على يقين أن دفع

الشباب نحو الولوج في عالم الشغل يأتي عن طريق نشر الثقافة المقاولاتية باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية خاصة بعد تخليها عن النظام الاشتراكي وانتقالها لاقتصاد السوق.

كما لجأت الجزائر إلى إستراتيجية أخرى لتنمية الروح المقاولاتية، التي تستهدف بشكل كبير خريجي الجامعات المؤهلين لإنشاء المشاريع المقاولاتية، المتمثلة في إنشاء دار المقاولاتية على مستوى معظم الجامعات الجزائرية، وتعتبر "تجربة جامعة منتوري قسنطينة تجربة رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار للمقاولاتية سنة 2006 تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في إنشاء المقاولات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولاتية في كل أقسام، إذ تعمل دار المقاولاتية على توجيه الشباب خاصة الحاملين للشهادات الجامعية على وجه الخصوص إلى النشاطات التي تهم التنمية المحلية بالدرجة الأولى، والتي من شأنه أن تزداد حجما مع مرور الأيام وبالتالي بإمكانها منح المزيد من فرص العمل لفائدة الشباب البطالين بصفة عامة وحاملين الشهادات الجامعية بصفة خاصة" (بريعم و بوشلاغم، 2018، صفحة 105)، وتكمن مهمة دار المقاولاتية في تدريب الطلبة أصحاب الأفكار الإبداعية على مختلف المسائل الإدارية والتنظيمية كإدارة الموارد البشرية في المقاولة، المحاسبة، طرق اختيار الهيكل المناسب للمشروع، وكيفية التعامل مع المستهلك وتوفير متطلباته، وكذا توجيههم للانضمام إلى المشاتل التي تحتضن مشاريعهم وترافقهم من بداية التأسيس إلى غاية مرحلة التطوير.

III- القضايا الأساسية للمقاولة الحرفية.

III-1- الأنشطة الحرفية الغير الرسمية: إن تزايد وتعقيد الأنشطة غير الرسمية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، ظاهرة لا يمكن إنكارها وهو قطاع غير منظم، والذي يشير إلى هذا المجال من الاقتصاد حيث تعمل وحدات الإنتاج خارج الدوائر الاقتصادية والمالية الرسمية، دون استكمال الإجراءات القانونية، لإنشاء السجل التجاري والإقرار الضريبي (Korichi & Al, 2013, p. 40)، إذ في الجزائر العديد من الأنشطة الحرفية لا تكشف عن وجودها للسلطات الضريبية، ويتم الكشف عن عدم رسميتها من خلال ثلاث معايير حفظ الحسابات، عدم دفع الضرائب، وعدم الامتلاك لرقم السجل التجاري أو البطاقة الحرفية، وفي الغالب يمارسون الحرفيون أنشطتهم بطريقة فوضوية.

حيث إنشاء المقاولات الحرفية في الخفاء ينتج عنه توظيف يد عاملة دون ضمان تسجيلها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبدون تأمينات اجتماعية، وفي حال وقوع حوادث العمل على مستوى المقاولة لا يمكن تعويض صاحبه أو العمالة بأي شكل من الأشكال، وبالتالي تؤثر سلبا على المجتمع خاصة وأن سنوات العمل لدى هذا النوع من المقاولات لا تحسب في التقاعد، إلا في حالة قرر العامل دفع الاشتراكات التأمين الاجتماعي بنفسه على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء خلال كل شهر أو ثلاثة أشهر وفق القانون المعمول به، وهذه "المشاريع الحرفية التي تعمل دون أي تشريع تلحق ضررًا بالوحدات الاقتصادية التي يتم إنشاؤها أيضا، لأنه بالهروب التام من السلطات الضريبية وعدم تحمل أي رسوم مادية، وبهذا الشكل تحدث منافسة غير عادة بين مختلف المقاولات الجزائرية الرسمية والغير الرسمية"(Korichi & Al, 2013, p. 40) .

III-2- قضية التكنولوجيا وعدم الإبداع: تتميز العولمة في مرحلتها الراهنة بهيمنة مقولات ليبرالية تعمل على تدمير التنظيم الجماعي التعاوني للحرفيين وتفكيك النشاط الحرفي التقليدي لبسط أشكال جديدة من علاقات العمل، فهناك

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

تهديد حقيقي لضرب الحرف التقليدية وقيمها من خلال المد التقني المتزايد، وهو ما يضعف المناعة الوطنية والثقافية لدى المواطنين، ويقود تدريجيا إلى حداثة مشوهة ومقطوعة الجذور عن التراث والمعارف التقليدية وما يرتبط بها من أبعاد وقيم روحية أخلاقية (محبوب، 2016، صفحة 23)، فتدهور الحرف التقليدية في المجتمع الجزائري راجع إلى الانتشار الواسع للتكنولوجيا واستخدام الآلات في الإنتاج بدل العمل اليدوي، واهتمام الحرفيين بالكم أكثر من النوع، ما ينتج عن ذلك ضعف مستوى الإبداع لديهم وتصبح تلك الحرف تفقد أصالتها مع مرور الوقت، ويضطر الكثير من الحرفيين إلى تغيير الحرفة التي تتميز بالجودة والإتقان من خلال استخدام الآلات، وبهذا الشكل يخلفون انقراض بعض الحرف التقليدية، كما هناك حرفيين يلجئون إلى شراء منتجات حرفية أجنبية مستوردة وبيعها وخاصة المنتجات الصينية والتركية التي اجتاحت الأسواق المحلية الجزائرية وإهمال الحرف التقليدية المحلية. كما أن قضية التجديد في الصناعات التقليدية تؤثر عليها بالسلب حيث يصعب تحقيق التوافق بين ما هو جديد وما هو تراثي محلي، فديناميكية الحاجات الاستهلاكية تدفع الحرفيين إلى التجديد في منتجاتهم وخدماتهم، وكلما أخذوا بمسار المعاصرة أفقدوا تلك الحرف ميزاتها وإعادة بنائها وفق ما يناسب حاجات العصر، وفي ذات السياق الدافع الحقيقي للإبداع والابتكار هو الإقناع أو لتدنئة التكاليف التي تعتبر عالية بسبب زيادة التكاليف الثابتة وارتفاع طموحات المقاولة، وكذا بسبب المستوى العام للأسعار أو بسبب المحاكاة مع باقي المقاولين لباقي الأنشطة.

III-3- قضية التمويل: يرى الباحث الاقتصادي **أحمد بويعقوب** أن مشاكل التمويل تعتبر من القضايا الرئيسية الحالية التي يواجهها المقاول، لذلك تعد ممارسة الائتمان بين المؤسسات والاعتماد على مصادر التمويل غير الرسمية ضرورية كرد فعل، مما يسمح للمؤسسات تجنب الاستفادة من القروض البنكية، إن شروط الحصول على التمويل المصرفي غير مواتية لأي مطالب إذ تعتبر بمثابة تكلفة لوضع المقاولة الحرفية، فهي تتسم بهشاشة مالية كبيرة نسبيًا مقارنة بالمؤسسات الكبرى وتؤثر عليها الفوائد التي تستفيد منها البنوك في حال أخذت قروض مالية، وهذا طبعا يؤثر بشكل مباشر على خزينتها ومدخرات المقاول، وبالتالي تشكل عقبة رئيسية أمام تطورها واستمرارها (Si Lekhal, 2013, p. 19).

وينتج عن القروض البنكية آثار سلبية يمس العديد من الأطراف، أهمها الحرفي سيعاني من مشاكل الرسوم والضرائب، إذ يجد نفسه عالق في النفقات المادية لا يستطيع دفع مستحقاتها حيث كل مرة يتأخر عن الدفع من جهة ويصبح الدخل الشخصي منخفض وعدم كفاية الهامش والربحية من جهة أخرى، وقد يتعرض العامل إلى إقصاء من العمل بسبب عدم القدرة على دفع أجره، وفي هذه الحالة المقاولات الحرفية تزيد من مشكلة البطالة وعدم القدرة على تطوير مجال نشاطها واستقطاب يد عاملة جديدة مع العلم أن هذا النوع من المقاولات مكلفة بفئة الشباب بحمايتها من الانحراف من خلال تشغيلها والرفع من المستوى المعيشي للبلاد. وفي ذات السياق هناك حرفيين يلجئون إلى مصادر بديلة غير البنكية بسبب صيغة الإقراض التي تتنافى مع الأعراف الاجتماعية والدينية، والمتمثلة في مصادر التمويل العائلية والشبكات الاجتماعية، وحتى في هذه الحالة يواجه المقاول الحرفي مشاكل إذ الأغلبية يرفضون التمويل بسبب غياب الضمان استرجاع تلك الأموال ما يدفع البعض إلى وضع شروط سواء أن يكون شريك في العمل والاستفادة من العوائد أو توظيفه هو أو أحد أقاربه.

III-4- الأعباء الضريبية والجمركية: "إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المشاريع الحرفية لا تساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تنامي العديد من الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، زيادة على ذلك فإن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تعيق نمو المقاولات الصغيرة و المتوسطة، نظرًا لما يتميز به من بيروقراطية كبيرة، وبما أن المشاريع المقاولاتية تساهم في التنمية وإنشاء مناصب عمل بشكل فعال، فهي تساهم في تطوير الاقتصاد دون الحاجة إلى اقتطاع الضرائب والرسوم الجمركية على أنشطتها، وربما تكون سياسة الإعفاء الشامل من الضرائب والرسوم الجمركية أكثر فعالية لضمان نموها وتطورها" (عواطف و سليمان، 2014، صفحة 11، 12).

إذ أن الحرفيين يعانون من تكاليف الضرائب وفي نفس الوقت يُقضى على منتجاتهم بفعل الاستيراد من الخارج، فعلى سبيل المثال على الرغم من إنتاج الأواني الفخارية في الجزائر بمختلف أشكاله وأنواعه وبجودة عالية، يتم استيراده من الدول المجاورة وحتى من الصين وتركيا ونفس الأمر يحدث لباقي الحرف، وهو ما يمثل تهميش للحرف المحلية، مع العلم أن هناك منتجات يتم استيرادها بالرغم من إنتاجها بطريقة مغشوشة التي قد تسبب في انتشار أمراض خطيرة على المجتمع خاصة التي يتم عرضها وبيعها في السوق السوداء بأسعار رخيصة ونوعية رديئة، كما أن الحرفي يتعامل مع مستهلك ذات قدرة شرائية ضعيفة اهتمامه الأساسي إشباع الحاجات الرئيسية ما يؤدي إلى كساد الإنتاج الحرفي.

III-5- قضية الإجراءات الإدارية والقانونية: إن الأمور التنظيمية تعيق عملية إنشاء المقاولات الحرفية لفترة طويلة، في الواقع تعقيد الإجراءات اللازمة لإعداد ملفات الطلب لإنشاء المقاولة أو للائتمان أو حتى عقد الإيجار، تعيق المبادرة الخاصة وبالتالي تحد من إرادة المقاولين الحرفيين المبتدئين وينتهي الأمر بهؤلاء الأشخاص أيضا في نهاية المطاف بمواجهة العديد من الملفات التي سيتم توفيرها ويتطلب إعدادها أو الحصول عليها أيضا طلبا من إدارة عامة أخرى، (Bourif & Berrah, 2015, p. 26)، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على محل أو عقار لمزاولة فيه النشاط الحرفي سواء من حيث عدم توفره، أو الإجراءات الإدارية التي تتميز بالصرامة، إذ ينتظر المقاول الحرفي من سنة إلى خمس سنوات للحصول على عقار عمومي، ما يجعلهم يمارسون عملهم بطريقة فوضوية وينتقلون من مكان إلى آخر وفي بعض الأحيان يستقرون في أماكن مكتضة بالسكان ما ينتج عن الأمر مشاكل اجتماعية كالشجارات اليومية بسبب الضجيج الذي تحدثه بعض الحرف، وكذا ينتج عنها تلوث بيئي لعدم وجود مكان مخصص لرمي نفاياتها، وفي حالة توفر العقار يكون بأسعار غالية يستحيل لحرفي بسيط كراءه أو شراءه.

III-6- القيود المتعلقة بالتسويق: في الجزائر لا يزال سوق العمل غير مستقر ولا يخضع لقوانين الصارمة، بينما العادات التي يخضع لها متعددة، والأهم هو النقص الحاد في الخبراء الإدارة والمديرين والفنيين المؤهلين، ووجود قيود كثيرة في إدارة الموارد البشرية (إدارة العقود والإجراءات والتكاليف)، عدم وجود معاهد تدريب متخصصة ذات جودة عالية في التكوين، بالإضافة إلى عدم كفاية التدريب المقدم من قبل مؤسسات التكوين المهني والجامعات مع نقص الاحتياجات الحقيقية للمقاولات من حيث التقنيات الحديثة للإدارة والتنظيم والتسويق (Korichi & Al, 2013, p. 42) ، والملاحظ أن مشاكل التسويق تأتي من جانبين جانب الحصول على المواد الخام بأسعار مناسبة حسب توقعاتهم وبكميات كافية وجانب تسويق المنتجات الحرفية والخدمات بأسعار معقولة، حيث يعاني الحرفي من قلة الإحصاءات المتعلقة بالأسواق المستهدفة وطبيعة المنتجات المطروحة في السوق المحلي وأسعارها، مع العلم يتوجب على الحرفي أن يتحلى بكل المواصفات

لمواجهة خصمه في السوق وإلا سيتعرض إلى الخسائر مادية، وإلى جانب هذا يواجه المقاول مشكلات أخرى في مجال التسويق أهمها:

- "تواجه المشاريع المقاولاتية مشكلات الحصول على الخامات بالقدر الذي يكفي الطاقة الإنتاجية لهذه الوحدات، حيث أن بعض هذه المنشآت تحصل على حصص لا تكفيها وبعضها لا يحصل على حصص بالمرة مما يدفعها إلى اللجوء إلى السوق للشراء منها بأسعار مرتفعة تؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج وعدم القدرة المنافسة في السوق" (سعد، 1988، صفحة 106).
- عدم قدرة الوحدات الصناعية الصغيرة من الشراء بالجملة والتخزين وذلك نظرا للإمكانيات الفقيرة التي تواجهها مما يضطرها إلى شراء كميات أصغر بأسعار أعلى نسبيا على فترات متكررة وتقع بذلك تحت سيطرة المحتكرين من التجار.
- عدم قدرة المشاريع المقاولاتية على الحصول على حصة أو إذن استيراد للخامات أو المعدات للمشروعات التي تحتاج إلى خامات مستوردة كالأخشاب والنحاس والجلود وورق الذهب والخيرزان الأمر الذي أدى إلى وجود سوق سوداء تباع فيها هذه الخامات بأسعار مرتفعة.
- صعوبة البيع عن طريق الوكالات الوسيطة بالأسعار السابق تحديدها لنقص معايير الأصناف والأسماء التجارية.
- تذبذب أسعار الخامات والكميات المعروضة منها وتغيير مواصفات الخامات الداخلة في التشغيل بصفة مستمرة مما يؤدي إلى عدم ثبات الصنف وجوده المنتج (سعد، 1988، صفحة 106،107).
- عدم وجود أماكن متخصصة لعرض وتسويق المنتجات الحرفية التي تنتجها المقاولات الحرفية المصغرة والصغيرة، إلى جانب مراكز أو دار الصناعات التقليدية.
- غياب الخبرة في التعامل مع السياح والمستهلكين الأجانب من جهة وضعف القدرة الشرائية للمستهلك المحلي من جهة أخرى.
- صعوبة تصدير المنتج الحرفي التقليدي إلى الخارج.

IV- آليات دعم ومرافقة المقاولات الحرفية بالجزائر.

IV-1- نظام الإنتاج المحلي SPL : انطلق برنامج نظام الإنتاج المحلي في الجزائر سنة 2007، والذي يساهم في مساعدة "مجموعة من الحرفيين من نفس التجارة أو ينشطون في نفس القطاع الإنتاجي، ينتمون إلى نفس الإقليم والذين يحافظون على العلاقات الوثيقة والتعاون بين المقاولات، ويستند تنفيذ هذا البرنامج إلى الدراية المحددة في التنمية الاقتصادية التي يجب ضمانها لفترة ثابتة من خلا التعامل مع غرف الحرف والصناعات، والتي ستمثل داخل النظام الإنتاج المحلي في التنظيم داخل القطاع الإنتاجي من خلال تعزيز التآزر بين الجهات الفاعلة، وتهيئة مناخ من الثقة وتعزيز شبكات التعاون بين المؤسسات، وصياغة الاستراتيجيات الجماعية من خلال وضع تشخيص تشاركي لإستراتيجية التنمية وخطة عمل متضافرة، وتنفيذ هيكلة المشاريع الجماعية مثل إعداد خطط الأعمال جمع الأموال وتنفيذها ورصدها وتقييمها" (Ministère du tourisme et de l'Artisanat, 2020, p. 14)، وبالإضافة يساهم هذا البرنامج في تفعيل عملية التواصل بين مختلف المقاولين الحرفيين لتبادل الأفكار المهنية، وبهدف التعاون وخلق جو من المنافسة بين هؤلاء لتحريك التنمية

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

الاقتصادية المحلية، وتتمثل الجهات الفاعلة في النظام الإنتاج المحلي" في السلطات المحلية، الحرفيون أو المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ممثلو الهياكل المدنية"(Mihoub & Bekkar, 2016, p. 07) .

IV-2- برنامج GERME: تسعى الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف إلى رفع مستوى المقاولين الحرفيين من خلال تنظيم برنامج GERME، الذي يعني باللغة العربية أنشئ وحسن تسيير مؤسستك، وهو برنامج "تدريبي في التسيير يركز على إنشاء وتطوير المشاريع والمؤسسات الاقتصادية كإستراتيجية لخلق مناصب عمل، وبتقدير يصل إلى 6 ملايين شخص تم تدريبه ومراكز التدريب تضم أكثر من 17000 مدرب، فهي واحدة من أكبر البرامج التدريبية في العالم في هذا المجال، من خلال أربع وحدات مترابطة، إيجاد فكرة مؤسسة (TRIE)، إنشاء مؤسسة (CREE)، تسيير الحسن للمؤسسة (GERME)، وتطوير المؤسسة (AVE)" (http://www.cnam.dz/)، حيث من خلال هذا البرنامج يحاولون فتح النقاش مع الأفراد الذين يمتلكون أفكار إبداعية في قطاع الأنشطة الحرفية ويرغبون في تجسيدها على أرض الواقع، وتدريبهم على تطوير تلك الأفكار حتى تكون صالحة لتحويلها إلى مشروع قابل للتنفيذ، وفي ذات السياق المساهمة في مرافقة كذلك الأفراد في دراسة الجدوى للمشروع قبل الانطلاق في عملية الإنشاء، من خلال التركيز على دراسة الجدوى في التسويق، التمويل، المنافسة، المنتج أو الخدمة، والتكاليف، مع تنبيه المقاولين على مختلف المخاطر التي قد يتعرضون لها في هذه المرحلة وكيفية تجنبها، كما تستهدف هؤلاء المقاولين الذين يواجهون مشكلة في التسيير مقاولاتهم محاولة منها في تقديم برنامج دراسي حول كيفية التسيير وإدارة الموارد البشرية من جهة وتدريبهم على تطوير أعمالهم من جهة أخرى.

تم إدخال برنامج GERME في الجزائر بعد اتفاقية تعاون بين مكتب العمل الدولي والحكومة الجزائرية ممثلة في الوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية سنة 2004، تهدف هذه الاتفاقية إلى تدريب مدربين ومرافقين اقتصاديين على مستوى الهياكل المختلفة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر، في نهاية عام 2017 بلغ العدد الإجمالي للمدربين الذين ينتمون إلى قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 125 مدربا، والذين بدورهم رافقوا أكثر من 24000 من الحرفيين على مستوى التراب الوطني (http://www.cnam.dz/)، والهدف من هذا البرنامج خلق مناصب عمل للفئة البطالة مع العلم أن الجزائر من الدول التي يعاني شبابها من هذه الظاهرة بالخصوص خريجي الجامعات، وتوسيع نشاطاها بإنشاء فروع لها سواء من نفس النشاط أو قريب منه، بالإضافة السعي من خلال هذا البرنامج الولوج إلى البيئة الداخلية لكل مقاولة لعلاج مختلف النقائص التي تعرقل مسارها من أجل الرفع من مردوديتها والحفاظ على وجودها في الأسواق المحلية.

IV-3- تقييم مخطط لتطوير الحرف آفاق 2020: أقدمت الحكومة الجزائرية على بناء مخطط استراتيجي آفاق 2010 بغرض تنمية قطاع الأنشطة الحرفية، إذ يشمل هذا المخطط على إجراءات أساسية التي يجب اتخذها لتطوير الحرف، وفي نفس الوقت وضعت مجموعة من النتائج المتوقعة لهذه الإستراتيجية التي حققت فعلا نتائج إيجابية، ما دفعها من جديد إلى رسم رؤية إستراتيجية جديدة آفاق 2020 وهدفها الأساسي "زيادة مساهمة الأنشطة الحرفية في الاقتصاد الوطني من خلال خلق الثروة على مستوى المحلي، ولكن أيضا الأنشطة والوظائف تترجم هذه الرؤية إلى أهداف طموحة وواضحة، من خلال النظر إلى التطور المستمر للحرف اليدوية، كما يتضح من الإحصاءات المتوصل إليها، والتي تشير إلى أنه بحلول عام 2020 يهدف القطاع إلى إنشاء 230.000 نشاط حرفي جديد، وخلق 570.000 وظيفة جديدة

للوصول إلى مجموعة 960.000 وظيفة، وتحقيق مستوى إنتاج قطاعي إجمالي يبلغ حوالي 535 مليار دج" (Ministère du tourisme et de l'Artisanat, 2020, p. 08).

ومن أهم الإجراءات الأساسية المتخذة لتطوير الحرف أفاق 2020، نجد تعميم ترقية العمالة على المستوى المحلي مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الإقليمية وتفضيل استغلال الفرص التي توفرها مختلف أنظمة التوظيف القائمة، وتحسين الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية، إذ لا يمكن تصور تحسين الإنتاج دون تعزيز فروع النشاط الحرفي، ليس هذا فقط بل تهدف الرؤية الإستراتيجية لتنمية الحرف إلى جعلها قوة منظمة للمساهمة في تنمية التكامل الاقتصادي للبلاد تدور هذه المنظمة حول المحاور عدة كمشاركة أكبر للحرفيين في مجال صيانة المعدات والمواد الصناعية وآلات الأشغال العامة، وفي أنشطة التعاقد من الباطن (Ministère du tourisme et de l'Artisanat, 2020, pp. 08,09) .

ومن هذا المنبر يتضح أن هذه الرؤية الإستراتيجية مبنية على أساس الحفاظ على الحرف اليدوية في الجزائر وحماية التراث من الزوال، إذ لوحظ في السنوات الأخيرة الميل الشديد للأفراد نحو قطاعي التجارة والخدامات المختلفة، وبالتالي إن تطوير المقاولاتية الحرفية في الجزائر مرتبط أساسًا بنشر الثقافة المقاولاتية وإقامة بيئة مناسبة لتفجير الطاقة الابتكارية لدى الأفراد.

IV-4- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدي FNPAAT: لقد تم إنشاء الصندوق الوطني لترقية النشاطات الصناعة التقليدية بموجب المادة 184، من قانون المالية لسنة 1992، وحددت طريقة عملة وموارده، في المرسوم التنفيذي رقم 06- 93 المؤرخ في 2 جانفي 1993، ويقوم الصندوق بمنح الدعم المالي للأنشطة المرتبطة بالصناعة التقليدية، والصناعة التقليدية الفنية، ويستفيد منه، كل من الحرفيين الفرديين، التعاونيات، ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف وكذا الجمعيات الناشطة في ذات الاختصاص، على أن يتم تحديد مبلغ الدعم على حسب النشاط، المصرح به، وتقدر من طرف لجنة دراسة الملفات بهذا الجهاز (http://www.cnam.dz/)، ولقد خصص هذا الصندوق لتقديم الدعم المالي لمختلف الصناعات التقليدية والحرفية وحتى الأجهزة والمعدات حسب طبيعة الحرفة، والشروط الواجب توفرها في المقاول الحرفي والتي تصدر عن الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف الموجودة في مختلف مناطق التراب الوطني، وهذا بغرض ترقية هذا القطاع لإعانة الدولة والتخلص من التبعية الاقتصادية، وإذ جاء هذا الصندوق كنتاج لبحث الدولة عن سبل إعادة بناء اقتصاد البلاد وتحسين الوضع المالي والاجتماعي، بعد تعرضها إلى أزمة مالية سنة 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول.

ويبين الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية أن في الواردات 50 % من إنتاج الرسم المقتطع من رقم أعمال المؤسسات المصنفة في الفندقة وفي السياحة والأسفار، وفي الإعانات التي قد تمنحها الدولة والجماعات الإقليمية، أما النفقات فتتمثل في تمويل الأعمال المرتبطة بالأنشطة الخاصة بترقية الصناعة التقليدية (مرسوم تنفيذي رقم 93-05، 1993، صفحة 11،12)، وتؤهل للإعانة من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، لاسيما نشاطات الصناعة التقليدية، وهذا لسد العجز المالي الذي تعاني منها المقاولات الحرفية والذي يسبب لها في غالب الأحيان الانهيار، وخاصة أن في السنوات الماضية يصعب على المقاول ادخار الأموال أو إيجاد مصدر لطلب القرض سواء من العائلة والأقارب أو من الشبكات الاجتماعية.

IV-5- المشاتل: تعتبر المشاتل من الهيئات الداعمة للمقاولات الجديدة والتي تسعى إلى حماية المقاولين من الفشل وتهيئ لهم المجال للتعلم ودخول الأسواق لمواجهة منافسيهم في مختلف الأنشطة، ويأتي اهتمام المشاتل باحتضان المقاولات الحرفية الرائدة والقادرة على الابتكار من الدرجة الأولى، "وبمقتضى قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 تم إنشاء ما يسمى مشاتل المؤسسات تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكون في أحد الأشكال التالية:

- **المحضنة**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث" (مرسوم تنفيذي رقم 03-78، 2003، صفحة 14).

وتهدف المشاتل إلى تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي، والمشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها، مع تشجيع بروز المشاريع المبتكرة، وتقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة، بالإضافة إلى ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة، وتشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل (مرسوم تنفيذي رقم 03-78، 2003، صفحة 15)، وفي ذات السياق تهدف هذه الهيئة إلى مرافقة تلك المشاريع في مختلف مراحله بدءا بمرحلة دراسة الجدوى بعد اختيار الفكرة المناسبة القابلة للتنفيذ وإعداد الخطة للمشروع، وتليه مرحلة إنشاء المقاولة والانطلاق في النشاط، ومن ثم المساهمة في تطوير العمل، وهذا كله له من أجل تحقيق غايات أخرى مرتبطة بالبيئة الخارجية لتلك المقاولات وهي استقطاب أكبر عدد ممكن من المقاولين للولوج في عالم الشغل وكذا فتح مناصب عمل.

خاتمة:

في الختام، إن عرضنا لظاهرة المقاولاتية الحرفية والديناميكية الاجتماعية على ضوء المعطى الثقافي بالمجتمع الجزائري، تمظهر عنها مجموعة من النتائج والمتمثلة فيما يلي:

- إن المقاولاتية الحرفية تساهم في إحداث ديناميكية اجتماعية في اتجاهها التطوري، من خلال توفير مناصب الشغل للفئة البطالة وتحريك عجلة التنمية الاجتماعية، وعلى هذا الأساس نالت اهتمام الباحثين في مختلف المجالات أمثال ماكس فيبر، كارل ماركس، دافيد ماكليلاند وجوزيف شومبيتر، بحيث ساهموا في تحديد مختلف العوامل التي تؤثر على صيرورة المقاولة سواء اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية، مع إبراز جل المهارات والخصائص التي يتمتع بها المقاول المحترف.
- إن النسق العائلي يلعب دور في دفع الأبناء نحو إنشاء المشاريع المقاولاتية، بدافع الحفاظ على نمط الشغل الموروث عبر الأجيال، من خلال إشراك الأبناء منذ الصغر في تحمل مسؤولية الأعمال، والمساهمة في تلبية حاجات الأسرة، وفي ذات السياق حث الأبناء على توظيف أفراد من العائلة بدل اللجوء إلى سياسة التوظيف بالمسابقة.

- إن المقاولين في الجزائر يتميزون بخصائص ريادية تجعلهم أكثر قدرة على المخاطرة في سبيل الحفاظ على مقاولاتهم الحرفية وكذا على الموروث الثقافي.
- ترتكز الدولة في ترقية الثقافة المقاولاتية بين الأوساط المجتمعية على الجامعة التي من خلالها تغرس قيم العمل الحر في نفسية الطالب الجامعي وتساعده على تنمية أفكاره وتجسيدها في الواقع، كذا على إنشاء دار المقاولاتية على مستوى الجامعات الجزائرية بغرض توجيه الطلبة الحاملين للشهادات الجامعية نحو ممارسة الأنشطة التي تقدم قيمة مضافة للاقتصاد المحلي.
- إن الثقافة تساهم بشكل أو بآخر في توليد الأفكار المقاولاتية، حيث الأفراد يحددون طبيعة الأنشطة التي سينجزونها بناء على القيم والمبادئ الدينية المنتشرة في المجتمع، وحتى أنهم يبتعدون عن القروض البنكية بسبب نسب الفوائد التي يقدمونها للبنوك والتي تعتبر بمثابة ربا في الدين الإسلامي.
- إن الدولة تسعى جاهدة إلى دعم المقاولات الحرفية من خلال إنشاءها لهيئات المرافقة والدعم، لكن تبقى برامجها وأهدافها غير واضحة بالنسبة لهؤلاء المقاولين من حيث كيفية التمويل وطرق الاستفادة من العقارات الصناعية، كما أن فترات التكوين التي تفتحها في بداية كل استفادة تبقى مجرد إجراء إداري.
- لا تزال المقاولة الحرفية في الجزائر تواجه صعوبات تعرقل مسارها سواء المتعلقة بمصادر التمويل أو الإجراءات القانونية للاستثمار التي تطغى عليها البيروقراطية أو الأعباء الضريبية والجمركية.
- إن عوائد المقاولات الحرفية نوعا ما ضئيلة مقارنة بالمقاولات الأخرى في نظر الحرفي، ما يجعله يلجأ إلى سياسة خلق المشروع بطرق غير رسمية للتهرب من السلطات الضريبية، وهذا ما يؤثر بالسلب على قواعد المنافسة بين المقاولات الرسمية والغير الرسمية.

وبناءا على نتائج الدراسة المتوصل إليها سنحاول تقديم مجموعة من الاقتراحات وهي كالتالي:

- ضرورة فتح دورات تكوين للمقاولين الحرفين التي تمس مختلف مراحل المقاولة لاكتساب المهارات الضرورية في تسيير شؤون المقاولة.
- تنسيق التعاون بين الجامعات وهيئات الدعم والمرافقة لمساعدة الطلبة حاملين الشهادات الجامعية على اختيار النشاط المناسب لمهاراتهم والتعرف على مختلف طرق الاستفادة من الدعم المالي.
- وضع حد لخلق المشاريع الحرفية بطريقة غير رسمية التي قد تؤثر بالسلب على التنمية المحلية وتخلق فوضى على مستوى أسواقها، وذلك من خلال المراقبة المستمرة من قبل الأجهزة المختصة.
- نشر الثقافة المقاولاتية عن طريق تأسيس هيئات مكونة من مقاولين ناجحين يسهرون على تنظيم ورشات عمل يستفيد منها الشباب من تجاربهم الناجحة ويناقشون أفكارهم الجديدة.
- الاهتمام بقطاع الأنشطة الحرفية من خلال فتح أسواق مخصصة لعرض الصناعات التقليدية والحرف على المستهلكين المحليين والسياح الأجانب للتعرف عليها وتسهيل عملية التبادل التجاري.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

- تنظيم معارض وطنية ودولية خصيصا للصناعات التقليدية المحلية في مختلف الأنشطة لتسهيل عملية تسويق منتجاتهم وجذب السياح من خلالها.
- على الدولة تسطير برنامج للتحول التدريجي، وضرورة التسويق الفعال للعلامة الوطنية قصد استقطاب الزبائن أكثر خاصة لهذه الأسواق الجوارية المفتوحة والمتخصصة، مع تغيير نموذج العمل التجاري المستخدم في المعارض للتسويق منتجات الصناعات التقليدية والتركيز على قيم أكثر معاصرة وأصالة مع المحافظة على نفس المنتج.
- ضرورة إشراك وزارة الثقافة ووزارة الاتصال في بناء العلامة الوطنية، ومنها العلامة الخاصة بالصناعة التقليدية، كالإساءة للصناعة التقليدية في المسلسلات الجزائرية بطريقة غير مباشرة.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. بن حمودة محبوب. (2016). الحرف التقليدية الجزائرية والإبداع التكنولوجي. *دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، المجلد 05* (العدد 01)، 11-28.
2. بيتر دروكر. *التجديد والمقاولة ممارسات ومبادئ*. مركز الكتب الأردني.
3. علي الضلاعين. (د.س). *إدارة المشروعات الصغيرة*. الأردن: مركز يزيد للنشر.
4. حياة مراح. (2010). إشكالية المقاول الجزائري الجديد. *دراسات اجتماعية*.
5. حنان بوشلاغم وسامية بريعم. (2018). دور الجامعة في ترسيخ وتعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال* .
6. **عبد الرسول محمد سعد. (1988). *الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي*. الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع.**
7. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف. (http://www.cnam.dz/).
8. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف. (http://www.cnam.dz/).
9. مبارك مجدي عوض. (2009). *الريادة في الاعمال المفاهيم والنماذج والمداخيل العلمية* (الإصدار ط1). الأردن : عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
10. محمد السويدي. (1990). *مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
11. مرسوم تنفيذي 03-78. (2003). يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها. (2003). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* (العدد 13).
12. مرسوم تنفيذي رقم 03-78. (2003). يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* (العدد 03).
13. مرسوم تنفيذي رقم 93- 05. (1993). الصندوق الوطني لترقة نشاطات الصناعة التقليدية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* (العدد 03).
14. ناصر سليمان ومحسن عواطف. (2014). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعيقات والحلول. *مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر* . جامعة المسيلة ، الجزائر.

مراجع باللغة الفرنسية:

15. Bachir Bekhar et Mohamed Mihoub .(2016) .étude de cas sur le SPL de la selle arabe des artisanes de la wilaya .*REMSES*. (N°01).

16. Gille Bistin .(2015) .*L'entrepreneur chez max weber. In pierre-Marie Chauvin et al. Dictionnaire sociologique de l'entrepreneuria* .persses de sciences po (P.F.N.S.P).

17. Houria Sidhoum .(2011) .*ouverture économique et dynamique entrepreneuriale : essai de modélisation des déterminants territoriaux de la création d'entreprises dans la wilaya de Bejaia* .thèse de doctorat en sciences économiques. département des sciences économiques, département des sciences économiques université mouloud mammeri, tizi-ouzou.

18. Kafia Berrah et Moussa Bourif .(2015) .La problématique de la création des petites et moyennes entreprises en Algérie .*Revu algérien développement économique. (N°04).* pp 19-28.

19. Karim Si Lekhal .(2013) .La difficulté de financer les PME dans un contexte de forte asymétrie d'information : cas des PME algériennes .*La performance des institutions algériennes*. (N°03).

20. Katia et Patur, Robert Richomme-huet .(2007) .Le devenir de l'activité artisanale passe-t-il par l'activité entrepreneuriale ? *Cairn.info*. pp 29-52.

21. Léger-Jarniou Catherine .(2013) .*le grand livre de l'entrepreneuriat* .paris: dunod.

22. Liabes Djillali .(1984) .*Capital prive et patrons d'industrie en Algérie 1962- 1982* .Algérie: Centre de recherches en économie appliquée.

23. Manelle Guechtouli .(2011) .*innovation et entreprenariat en Algérie : quelles barrières culturelles ?* https://www.researchgate.net/publication/320041553.

24. Ministère du tourisme et de l'Artisanat .(2020) .*plan d'action pour le développement de l'artisanat-Horizon 2020* .http://www.mtatf.gov.dz.

25. Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis .(2011) . *Entre incertitude et risque L'entrepreneur que nous enseigne la théorie économique* .paris: académie de l'entrepreneuriat de l'innovation.

26. Wassila Tabet-Aouel Lachachi .(2014) .Le processus entrepreneurial en Algérie une adaptation du modèle de gartner .*Les cahiers du cread.* (N°107).

27. Yifan Wag .(2010) .*l'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française : une étude longitudinale* .thèse présentée en vue d'obtenir le grade de docteur en spécialité génie industriel, paris.

28. Youcef Korichi .(2013) .Les PME en Algérie: Etat des lieux, contraintes et perspectives .*La performance des institutions algériennes*. (N° 04).